

الدورة الثامنة والسبعون  
البند 94 من جدول الأعمال  
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية  
واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

## قرار اتخذته الجمعية العامة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023

[بناء على تقرير اللجنة الأولى (A/78/404، الفقرة 14)]

16/78 - برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات  
والاتصالات في سياق الأمن الدولي

إن الجمعية العامة،

إن تشيير إلى قراراتها 78/43 حاء المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 1988 و 70/53 المؤرخ  
4 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 49/54 المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1999 و 28/55 المؤرخ  
20 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 و 19/56 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 و 53/57 المؤرخ  
22 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 و 32/58 المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 61/59 المؤرخ  
3 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 45/60 المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 54/61 المؤرخ 6 كانون  
الأول/ديسمبر 2006 و 17/62 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 37/63 المؤرخ 2 كانون  
الأول/ديسمبر 2008 و 25/64 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 41/65 المؤرخ 8 كانون  
الأول/ديسمبر 2010 و 24/66 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 27/67 المؤرخ 3 كانون  
الأول/ديسمبر 2012 و 243/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 28/69 المؤرخ 2 كانون  
الأول/ديسمبر 2014 و 237/70 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 28/71 المؤرخ 5 كانون  
الأول/ديسمبر 2016 و 27/73 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 266/73 المؤرخ 22 كانون  
الأول/ديسمبر 2018 و 28/74 و 29/74 المؤرخين 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 32/75 المؤرخ



7 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 240/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 19/76 المؤرخ  
6 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 37/77 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2022،

**وإنّ تلاحظ** التقدم الكبير المحرز في تطوير وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيات المعلومات  
ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية،

**وإنّ تعرب عن القلق** من احتمال استخدام تكنولوجيات المعلومات ووسائل الاتصال السلكية  
واللاسلكية في أغراض لا تتفق مع أهداف صون الاستقرار والأمن الدوليين، مما يضر بالأمن في الميدانين  
المدني والعسكري على السواء،

**وإنّ تعرب عن القلق أيضا** من الأنشطة الخبيثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي  
تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية ومرافق الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات التي تدعم الخدمات  
الأساسية المقدمة للجمهور،

**وإنّ ترى** أن من الضروري منع استخدام موارد أو تكنولوجيات المعلومات لأغراض إجرامية  
أو إرهابية،

**وإنّ تشدد** على أنه من مصلحة جميع الدول أن تسعى إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية  
وأن تعزز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض السلمية ومنع نشوب النزاعات نتيجة  
استخدامها،

**وإنّ تبرز** أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في استخدام تكنولوجيات  
المعلومات والاتصالات، مع العمل في الوقت نفسه على سد الفجوات الرقمية، وبناء القدرة على الصمود في  
كل مجتمع وقطاع، والحفاظ على نهج يركز على الإنسان،

**وإنّ تهيب** بالدول الأعضاء أن تسترشد في استخدامها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بتقييمات  
وتوصيات أفرقة الخبراء الحكوميين للأعوام 2010 و 2013 و 2015 و 2021، وكذلك بتقييمات وتوصيات  
الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في  
سياق الأمن الدولي لعام 2021، والتقاريرين المرحليين السنويين الأول<sup>(1)</sup> والثاني<sup>(2)</sup> للفريق العامل المفتوح  
العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، ولا سيما  
الإطار التراكمي والمتطور لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذي  
وُضع واعتمد بتوافق الآراء من خلال هذه العمليات،

**وإنّ تشير** إلى ما خلصت إليه أفرقة الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية  
لعام 2021 من أن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، منطبق وأساسي للحفاظ على السلام  
والاستقرار وتعزيز بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

**وإنّ تؤكد من جديد** أن المعايير الطوعية وغير الملزمة لسلوك الدول المسؤول في استخدام  
تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تحد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن والاستقرار على

(1) انظر A/77/275.

(2) انظر A/78/265.

الصعيد الدولي، ولا تسعى إلى الحد من الأعمال التي تتسق من نواح أخرى مع القانون الدولي أو إلى حظر تلك الأعمال، بل تسعى إلى تحديد مقاييس لسلوك الدول المسؤول، وتؤكد من جديد أيضا في الوقت نفسه أنه، بالنظر إلى السمات الفريدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يمكن وضع قواعد إضافية بمرور الوقت، وإذ تشير، بشكل منفصل، إلى إمكانية وضع التزامات ملزمة إضافية في المستقبل، حسب الاقتضاء، **وإذ تشير** إلى أن تدابير بناء الثقة في ميدان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم في منع نشوب النزاعات وتجنب التصورات الخاطئة وسوء الفهم والحد من التوترات، وأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد بذلت جهودا كبيرة في وضع تدابير لبناء الثقة، وإذ ترحب بوضع دليل حكومي دولي عالمي لجهات الاتصال كواحد من تدابير بناء الثقة،

**وإذ تعرب عن دعمها** للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وإذ تبرز أن الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل يتكامل مع عمل الفريق العامل الحالي المفتوح العضوية للفترة 2021-2025، وإذ تؤكد من جديد أن برنامج العمل سيأخذ في الاعتبار النتائج القائمة على توافق الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025،

**وإذ تؤكد من جديد** أن أي آلية تُعتمد في المستقبل للحوار المؤسسي المنتظم تحت رعاية الأمم المتحدة ينبغي أن تتخذ شكل إجراء عملي المنحى ومحدد الأهداف ومستند إلى النتائج السابقة، وأن تكون شاملة للجميع، وشفافة، ومدفوعة بتوافق الآراء، وقائمة على النتائج،

**وإذ تسلّم** بجدوى استكشاف آليات مكرسة لمتابعة تنفيذ المعايير والقواعد المتفق عليها ووضع معايير وقواعد أخرى،

**وإذ تشدد** على الحاجة الملحة إلى مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار سلوك الدول المسؤول والتصدي للتهديدات الناشئة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذ تشدد في هذا الصدد على أن بناء القدرات أمر ضروري لتعاون الدول وبناء الثقة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن بناء القدرات فيما يتعلق باستخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي ينبغي أن يسترشد بمبادئ بناء القدرات الواردة في التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2021<sup>(3)</sup>، وفي التقريرين المرحليين السنويين الأول والثاني للفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025،

**وإذ تبرز** أن اتباع نهج كلي لبناء القدرات في سياق أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر أساسي وأن سد الفجوة الرقمية يتطلب إيجاد حلول مستدامة وفعالة وميسورة التكلفة في مجال الربط الإلكتروني، ولا سيما بالنسبة للدول النامية،

**وإذ تؤكد** قيمة مواصلة توثيق التعاون، عند الاقتضاء، مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والأوساط التقنية، من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

(3) انظر A/75/816.

**وإنه تبرز أهمية تضيق "الفجوة الرقمية بين الجنسين" وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وتوليها أدوارا قيادية في عمليات صنع القرار المتعلقة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي،**

**وإنه ترحب بالتوصيات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء الواردة في التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025، بما في ذلك التوصية المتعلقة بالعناصر المشتركة لآلية تُنشأ مستقبلا للحوار المؤسسي المنتظم، ودعوة الفريق العامل الدول إلى المشاركة في مناقشات بشأن نطاق برنامج العمل وهيكله ومحتواه في الدورات الموضوعية السادسة والسابعة والثامنة للفريق العامل المفتوح العضوية،**

**وإنه تشير إلى أن برنامج عمل الأمم المتحدة للنهوض بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي يُتوخى منه أن يكون آلية دائمة وشاملة للجميع وعملية المنحى لمناقشة التهديدات القائمة والمحتملة، ودعم قدرات الدول وجهودها الرامية إلى تنفيذ الالتزامات وتعزيزها بالاسترشاد بإطار سلوك الدول المسؤول، ومناقشة هذا الإطار ومواصلة تطويره عند الاقتضاء، وتعزيز المشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، والاستعراض الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وكذلك أعمال البرنامج في المستقبل،**

**وإنه تسلط الضوء على الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 37/77<sup>(4)</sup>، بما في ذلك الاستنتاجات المتعلقة بالإطار المعياري لسلوك الدول المسؤول، المرتكز على تأكيد عالمي لانطباق القانون الدولي والنزاهة وبناء الثقة وبناء القدرات، وهو ما يمثل محطة إنجاز بارزة على صعيد التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة منفتحة وآمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يجب أن يكون بمثابة خط الأساس لجميع الأعمال المتعددة الأطراف المضطلع بها مستقبلا في هذا المجال، وإنه تسلط الضوء أيضا على أن النظر على نحو شامل للجميع وشفاف في المقترحات المتعلقة بالآليات العملية المنحى للنهوض بتنفيذ الإطار المعياري المعتمد عالميا ولدعم قدرات الدول في تنفيذ الإطار، بما في ذلك من خلال بناء القدرات، هو موضع ترحيب كبير، وإنه تسلط الضوء كذلك على ضرورة أن يضطلع الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025 بدور رئيسي في مواصلة العمل المتعلق ببرنامج العمل، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات مخصصة بين الدورات في كل من عامي 2024 و 2025 لضمان الاستماع إلى جميع المواقف،**

1 - **ترحب بالتقرير المقدم عن الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للأمم المتحدة للنهوض بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، الذي يعدّه الأمين العام استنادا إلى الآراء التي تعرب عنها الدول، عملا بقرار الجمعية العامة 37/77، بما في ذلك ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته الواردة في التقرير؛**

2 - **ترحب أيضا بالمشاورات الإقليمية المعقودة بدعوة من مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة لتبادل الآراء بشأن برنامج العمل؛**

3 - **تشجيع** الدول على مناقشة نطاق برنامج العمل وهيكله ومحتواه وطرائق إنشائه وتقديم توصيات بشأن هذه الأمور، وذلك من خلال المناقشات المتعلقة بالحوار المؤسسي المنتظم في الدورات السادسة والسابعة والثامنة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، فضلا عن الاجتماعات المخصصة المعقودة بين الدورات، بما في ذلك بشأن كيفية قيام برنامج العمل بما يلي:

- (أ) دعم الدول، بما في ذلك من خلال بناء القدرات، في تنفيذ إطار سلوك الدول المسؤول، الذي يشمل القانون الدولي، والمعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بسلوك الدول المسؤول، وتدبير بناء الثقة؛
- (ب) إتاحة الإمكانية لإجراء مناقشات بشأن مواصلة تطوير الإطار، بما في ذلك عن طريق تعميق نقاط الفهم المشترك للمعايير وكيفية انطباق القانون الدولي على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحديد أي ثغرات في نقاط الفهم المشترك تلك، والنظر، عند الاقتضاء، في ما إذا كانت هناك حاجة إلى معايير طوعية إضافية غير ملزمة أو إلى تعهدات إضافية ملزمة قانونا؛
- (ج) تيسير الحوار والتعاون الشاملين للجميع، بما في ذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين عند الاقتضاء؛

4 - **تقرر** إنشاء آلية تحت رعاية الأمم المتحدة، عند اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025، وفي موعد أقصاه عام 2026، تكون آلية دائمة وشاملة وعملية المنحى، وفقا للأهداف المحددة والمؤكددة في قرار الجمعية العامة 37/77، وللعناصر المشتركة للحوار المؤسسي المنتظم في المستقبل حسبما اتفق عليه بالإجماع في التقرير المرحلي السنوي لعام 2023 للفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025، وتقرر أيضا أن يستند نطاق عمل هذه الآلية ومحتواه وطرائقه إلى النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة 2021-2025 بتوافق الآراء، مع مراعاة التقرير الذي أعدّه الأمين العام عملا بالقرار 37/77، وما يتضمنه من آراء مقدّمة من الدول، والمشاورات الإقليمية، وكذلك الحوار مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

5 - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي".

الجلسة العامة 42

4 كانون الأول/ديسمبر 2023